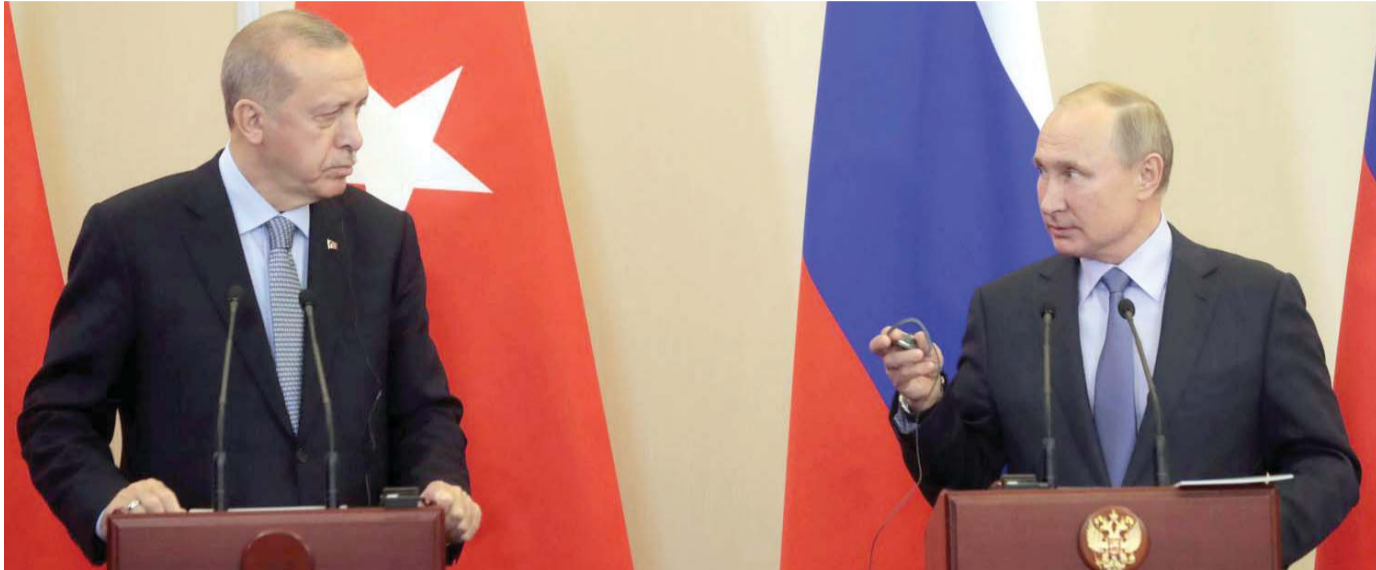


# الأكراد يخشون خذلانا آخر من ترامب على وقع تجدد التهديدات التركية

## تهديد أنقرة بعودة اجتياح شمال شرق سوريا يستفز موسكو



تقلبات أردوغان تركب روسيا

تسجيل مكاسب وفق رؤيته للاتفاق، وفي المقابل عادت القوات الأميركية للمركز مجددا في نقاط سبق واسحبت منها، وإن كانت وزارة الدفاع الأميركية تؤكد في كل مرة جديتها بشأن الانسحاب من سوريا.

ويقول مراقبون، إن المخاوف الكردية بشأن إمكانية تعرضهم لخذلان جديد من قبل واشنطن، يتعزز مع الموقف الأميركي الصامت حيال عودة التهديدات التركية، مقابل إبداء روسيا استغرابها من تجدد نغمة التصعيد.



إيفور كوناشينكوف  
استئناف العمليات في شمال سوريا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع

وأعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيفور كوناشينكوف، الثلاثاء، أن تصريح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، بشأن عدم تنفيذ روسيا لتعهداتها والتهديدات باستئناف العملية العسكرية في شمال سوريا، التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع، يثير الاستغراب.

وشدد المتحدث العسكري الروسي على أن تصريح وزير الخارجية التركي بالدعوة إلى استئناف العمليات العسكرية يمكن أن يؤدي فقط إلى تفاقم الوضع في شمال سوريا، لا إلى تسويته، كما نص على ذلك في المذكرة المشتركة التي وقّع عليها رئيسا روسيا وتركيا.

بعد ما إذا كان أردوغان تلقى أي وعود من ترامب بشأن السماح له بإنهاء حالة "وحدات حماية الشعب الكردي"، خاصة وأن مواقف الرئيس الأميركي متضاربة بشأن هذا التشكيل الكردي الذي اعتبره تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض ضدها تمردا منذ عام 1984. وجدير بالذكر أن تركيا ما كانت لتقدم على شن عملية عسكرية في شمال شرق سوريا الشهر الماضي دون ضوء أخضر أميركي ترجم في انسحاب القوات الأميركية المتمركزة في نقاط حدودية بين سوريا وتركيا، قبيل الهجوم التركي.

وواجه موقف إدارة ترامب حينها موجة من الانتقادات في الداخل الأميركي، وأيضا من قبل الحلفاء الأوروبيين الذين اعتبروا أن هذه الخطوة هي خذلان للأكراد الذين قدموا الكثير في دعم التحالف الدولي ضد داعش.

واضطرت حينها الإدارة الأميركية إلى التراجع خطوة إلى الوراء وإقناع أنقرة بضرورة وقف العملية مقابل انسحاب القوات الكردية. وتكرس هذا الاتفاق باخر أكثر شمولا وتفصيلا توصلت إليه أنقرة مع موسكو في قمة عقدت في سوتشي بعد أيام قليلة. ويقوم اتفاق سوتشي على انتشار الجيش السوري على عمق 30 كلم، وانسحاب وحدات حماية الشعب، مع تسير دوريات تركية روسية مشتركة على طول الحدود بعمق 10 كلم. ولوحظ أن مشاكل كبيرة تصاحب تنفيذ الاتفاقيات لجهة محاولة كل طرف

تجدد التهديدات التركية يثير قلق الأكراد الذين يخشون من إمكانية خذلان واشنطن لهم مجددا، خاصة وأن التبرة التصعيدية الجديدة تأتي بعد زيارة أداها الرئيس رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة.

من أن تكون أنقرة قد تلقت وعودا أميركية جديدة، بدعمها أو أقله غرض الطرف عنها في حال قررت استئناف العملية العسكرية ضدهم. وكان وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو قد حذر، الإثنين، من أن بلاده قد تواصل حملتها العسكرية في شمال سوريا ضد القوات الكردية في حال لم تكمل الولايات المتحدة وروسيا تنفيذ كل ما هو وارد في الاتفاقيات بشأن هذه المنطقة.

وقال الوزير التركي، حسب ما نقلت عنه وكالة أنباء الأناضول، "هل التزمنا بكل ما هو وارد في الاتفاقيات؟ كلا لم يفعلوا، ولكن عليهم القيام بذلك". وأضاف أوغلو في كلمة القاها أمام لجنة برلمانية، "في حال لم نحصل على النتيجة المرجوة سنقوم بما يلزم".

وتابع، "علينا القضاء على التهديد الإرهابي الذي يديق أوباننا". وفي تصريح يحمل أكثر من مغزى أشاد أوغلو بالجهود التي يبذلها المسؤولون الأميركيون والأتراك لضمان انسحاب الميليشيات الكردية، متجاهلا روسيا.

ويأتي التهديد التركي بعد زيارة أداها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة، حيث التقى نظيره الأميركي دونالد ترامب، وركز الزيارة على ملف شمال شرق سوريا. ولا يعرف

دشفا - عادت تركيا إلى التلويح مجددا باجتياح شمال شرق سوريا، بسبب ما اعتبرته عدم إيفاء كل من الولايات المتحدة وروسيا بالاتفاقيات الذين جرى التوصل إليهما معها في أكتوبر الماضي لإنهاء عملية عسكرية كانت أطلقتها تحت عنوان "نبع السلام" ضد الوجود الكردي في 9 أكتوبر من ذات الشهر.

واللاف أن الذرائع التي ساقتها تركيا لتبرير تصيدها الجديد، بدت مستهدفة لروسيا أكثر منها للولايات المتحدة، حيث أشارت في معرض تهديدها إلى أن واشنطن رغم عدم تنفيذها الاتفاق بالكامل بيد أنها تبذل جهودا حقيقية لسحب المسلحين الأكراد من المنطقة الحدودية.

وذكر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء، أن بلاده تترك أن دعم الولايات المتحدة لوحدة حماية الشعب الكردي لن ينتهي على الفور، مضيفا أن معركتها ستستمر مع هذا الفصيل. وقال أردوغان، متحدثا إلى أعضاء حزية العدالة والتنمية في البرلمان، إن تركيا ستواصل قتال وحدات حماية الشعب لحين زوال كل التهديدات والقضاء على جميع المسلحين، وأضاف، أن لا سبيل لإنجاز أي خطة في المنطقة دون موافقة تركيا ودعمها. وعلى وقع عودة التصعيد التركي يخشى الأكراد

# اعتراف واشنطن بالمستوطنات إنهاء لمسار سلام عسير

بعدم اعتراف الولايات المتحدة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية انقلابا أميركيا جديدا على الثوابت الدولية، بعد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل وهضبة الجولان جزءا من أراضيها.

ويطرح هذا القرار وتوقيتته نقاط استفهام كبرى خاصة وأنه يتزامن مع أزمة داخلية إسرائيلية، وهمل الهدف منه منح "قبلة حياة" سياسية لرئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتانياهو؛ وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن إدارة الرئيس دونالد ترامب ستتراجع عن موقفها المسبق حيال مستوطنات إسرائيل، بحيث أنها ترفض الرأي القانوني الصادر عن وزارة الخارجية عام 1978، والذي يصف بشكل قاطع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بأنها "تعارض مع القانون الدولي".

وقال بومبيو، إن الإعلان الجديد يعد خيرا جيدا بالنسبة إلى إسرائيل، لكنه سيثير غضب الفلسطينيين. وعلى هذا الأساس تضع إدارة ترامب في حساباتها ما يغضب إسرائيل كاولوية دون أن تقيم وزنا لتداعيات ذلك على مسار السلام المتعثر بطبعه.



صائب عريقات  
استنوج إلى مجلس الأمن وإلى محكمة الجنايات الدولية

وترى مصادر دبلوماسية أن قرار واشنطن بشأن المستوطنات هو أميركي ببعديه القانوني والسياسي ولا يمكن أن يؤثر على الوضع القانوني للمستوطنات وفق القانون الدولي. وأعلنت السلطة الفلسطينية، أنها ستدعو إلى فتح تحقيق دولي بقانونية موقف واشنطن. وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، "سننوجه إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى محكمة الجنايات الدولية وإلى مجلس حقوق الإنسان ضد هذا القرار".

وكانت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، قد شددت في وقت سابق على أن موقفها ثابت ولم يتغير، حيال اعتبار المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، "انتهاكا للقانون الدولي". ويعتبر المجتمع الدولي المستوطنات غير شرعية، وتعامل أكثر بلدان العالم مع المنتجات التي تنتجها هذه المستوطنات وفق هذه الرؤية. ويرى مختصون في شؤون الشرق الأوسط أن التحولات الأميركية بشأن أجدديات الصراع في فلسطين لم تستطع حتى الآن تحريك ملف الصراع، ولم تستطع إنعاش طاولة المفاوضات بين الطرفين. وبلغت هؤلا إلى أن الموقف الأميركي فوق ذلك يعطل أي سبل دولية للحل، كما أنه يربك الثوابت التي يستند عليها اتفاق أوسلو.

ويخلص الخبراء إلى أن الموقف الذي أعلنه بومبيو سيداعى سلبا على مستقبل الضفة الغربية. ورفض كثيرون ما أنعاه بومبيو من أن التحول في السياسة يجب ألا ينظر إليه على أنه "حكم مسبق على الوضع النهائي للضفة الغربية"، وأن ذلك "متروك للإسرائيليين والفلسطينيين للتفاوض".

ويناقض قرار إدارة ترامب نهجا لإدارة باراك أوباما، التي سمحت لمجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2016 بتبني قرار يعلن بان النشاط الاستيطاني هو "انتهاك صارخ" للقانون الدولي مع "عدم وجود شرعية قانونية" له. وذهب بومبيو بعيدا في صياغة قرار واشنطن الجديد واعتبره جزءا من سياسة الولايات المتحدة، مشيرا إلى أنه



جرعة دعم إضافية لنتانياهو

# الإفلاس يطرق أبواب لبنان في غمرة انشغال السياسيين بـ«حرب البقاء»

تكنوقراط. نقل عن مقربين من الحريري أنه ما زال متمسكا بتشكيل حكومة خالية من السياسيين، وأنه جاهز من أجل ذلك للانسحاب من مهمة تشكيل الحكومة لصالح شخصية مثل نواف مندوب لبنان السابق في الأمم المتحدة. ويتهم خصوم الحريري الأخير بأنه يسعى من خلال دعمه سلام، كما دعمه الصفيدي قبله، إلى "إحراق" هذه الأسماء وإخراجها من بورصة التداول. وجاء هذا الاتهام واضحا في ما صدر عن التيار الوطني الحر الذي اعتبر بيان صادر عن دائرة الإعلامية أن الحريري يمارس سياسة ابتزاز خلاصتها "أنا أو لا أحد".

ولفت المراقبون إلى موقف صادر عن عضو كتلة "التنمية والتحرير" (التابعة لحركة أمل) محمد نصرالله، يفيد بأن "الكتلة متضامنة مع مطالب الحراك ولا مانع لدينا أن تجري انتخابات مبكرة"، معتبرا أن "المطلوب الذهاب إلى قانون انتخابي غير طائفي يجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة". وعد ذلك اعترافا من شخصية قريبة من بري بضرورة الاعتراف بتقدم البرلمان الحالي والإتيان ببديل ينسق مع مطالب الحراك الشعبي.

مشروع قانون العفو العام يقسم الشارع اللبناني

إلى التمسك بتشكيل حكومة لا يفقد السيطرة عليها. وفيما أشارت أوساط تحالف 8 آذار إلى أن البحوث جار عن شخصية بديلة عن الحريري، ما زالت جهات أخرى تستبعد ذلك مؤكدة أن الثنائية الشيعية (حزب الله وحركة أمل) لا تزال تؤيد عودة الحريري إلى موقع رئاسة الحكومة، معتبرة أن أسرا كهذا بات يتطلب تهدئة التوتر الذي اندلع بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر بعد المواقف السلبية المتبادلة التي صدرت عن مكتب الحريري كما عن مكتب وزير الخارجية جبران باسيل.

**المظاهرات الشعبية المندلعة في إيران تدفع حزب الله، إلى التمسك بتشكيل حكومة لا يفقد السيطرة عليها**

وفيما أكد الرئيس عون، الثلاثاء، نية السير في حكومة سياسية مطعمة بتكنوقراط وممثلين عن الحراك. وقد نقل عن رئيس البرلمان نبيه بري اقتراحه بتشكيل حكومة من 20 وزيرا، 6 منهم وزراء يمثلون الاتجاهات السياسية و14 منهم

وكانت أثناء تحدثت في الأيام الأخيرة عن ارتفاع الطلب على الخزانات المعدنية بما يؤثر إلى لجوء المواطنين إلى سحب إيداعاتهم المصرفية والاحتفاظ بها داخل خزانات خاصة. وقدرت مصادر مصرفية حجم الكتلة النقدية داخل خزانات خاصة في المصارف أو داخل خزانات خاصة خارجها بحوالي 2.2 مليار دولار.

ويحذر اقتصاديون من أن تقييم موديز سيمعن الجهات الأجنبية من إقراض لبنان أو الإكتتاب في سنداتته الخارجية، فيما القرارات التي اتخذتها جمعية المصارف تؤثر إلى عدم قدرة المصارف على إقراض الدولة من خلال مصرف لبنان، ما يمكنها من مواجهة أعبائها ودفع مستحقات ديونها الخارجية.

وأفسد رئيس اتحاد نقابة موظفي المصارف جورج الحاج، الثلاثاء، بأن "المصارف شهدت، في اليوم الأول بعد فتح أبوابها، ضغطا هائلا في مختلف المناطق اللبنانية"، مؤكدا أن "الخطة الأمنية الموضوعية دخلت حيز التنفيذ". وتتصامد لغة الأرقام المقلقة مع الحسابات السياسية التي ما زالت تحول دون الاتفاق على الصيغة المثلى لتشكيل حكومة. ويرى مراقبون أن اندلاع المظاهرات في إيران قد فاقم من الأزمة في لبنان من حيث حالة الإرباك التي يعاني منها حزب الله (وحلفاؤه) والتي تدفعه

بيروت - تتخوف الأوساط اللبنانية من انهيار اقتصادي وشيك بدأت أعراضه تظهر للعلن، في ظل استمرار الحراك الشعبي، وانسداد أفق التسوية الحكومية.

واعتبرت مصادر اقتصادية أن تخفيض مؤسسة موديز الدولية للتصنيف الائتماني لأكثر من ثلاثة بنوك لبنانية، مؤشر خطير ينذر بقرع الإفلاس وأن التدابير الأخيرة التي اتخذتها جمعية المصارف في لبنان تعد اعترافا من النظام المصرفي اللبناني بجساسة الأزمة الاقتصادية وحذتها.

ومنعت المصارف أي تحويلات مالية نحو الخارج إلا للأغراض الشخصية الضرورية وبأحجام محدودة، فيما لم تسمح إلا بسحوبات أسبوعية داخلية لا تتجاوز مبلغ ألف دولار أميركي أسبوعيا. وتعد هذه الإجراءات سابقة في تاريخ لبنان الذي لم تتخذ مصارفه إجراءات على هذا المستوى حتى في مرحلة الحرب الأهلية 1975-1990.

ويرى الاقتصاديون أن تقييم موديز وتدابير النظام المصرفي يطرحان علامات استفهام كبرى بشأن قدرة النظام المالي اللبناني على الصمود، كما يرفعان من مستويات القلق عما ستهذب إليه الأمور في حال انهيار قطاعات المال والاقتصاد في البلد.